

الجمعية العامة



الدورة الحادية والستون
البند ٤٤ من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦

[دون الإحالة إلى لجنة رئيسية (A/61/L.11/Rev.2 و Add.1)]

٢٢١/٦١ - تشجيع الحوار والتفاهم والتعاون بين الأديان والثقافات من أجل السلام

إن الجمعية العامة،

إذ تعيد تأكيد المقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان^(١)، ولا سيما الحق في حرية الفكر والضمير والدين،

وإذ تشير إلى قراراتها ٦/٥٦ المؤرخ ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ بشأن البرنامج العالمي للحوار بين الحضارات، و ٦/٥٧ المؤرخ ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ بشأن تشجيع ثقافة السلام واللاعنف، و ٣٣٧/٥٧ المؤرخ ٣ تموز/يوليه ٢٠٠٣ بشأن منع نشوب الصراعات المسلحة، و ١٢٨/٥٨ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ بشأن تعزيز التفاهم والانسجام والتعاون الديني والثقافي، و ٢٣/٥٩ المؤرخ ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ بشأن تشجيع الحوار بين الأديان، و ١٤٣/٥٩ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ بشأن العقد الدولي لثقافة السلام واللاعنف من أجل أطفال العالم، و ٢٠٠١-٢٠١٠، و ١٩٩/٥٩ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ بشأن القضاء على جميع أشكال التعصب الديني،

وإذ تشدد على أهمية تعزيز التفاهم والتسامح والصدقة بين البشر على اختلاف أديانهم ومعتقداتهم وثقافتهم ولغاتهم، وإذ تذكر بأن الدول جمعاء قد تعهدت بموجب الميثاق بتعزيز وتشجيع احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع والتقيد بها في العالم أجمع دون تمييز بسبب العرق أو نوع الجنس أو اللغة أو الدين،

(١) القرار ٢١٧ ألف (د - ٣).

وإذ تحيط علما باعتماد نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥^(٢) التي أقر فيها رؤساء الدول والحكومات بأهمية احترام وتفهم التنوع الديني والثقافي، والتأكيد من جديد على قيمة الحوار بشأن التعاون بين الأديان، والالتزام بالنهوض في كل مكان برفاه الإنسان وحرية وتقدمه، وتشجيع وتعزيز التسامح والاحترام والحوار والتعاون على كل من الصعيد المحلي والوطني والإقليمي والدولي وبين مختلف الثقافات والحضارات والشعوب بغية تعزيز السلام والأمن الدوليين،

وإذ يثير جزعها أن أشكالا خطيرة من مظاهر التعصب والتمييز القائمة على أساس الدين أو المعتقد، بما في ذلك أعمال العنف والتخويف والإكراه المرتكبة بدافع من التعصب الديني، تشهد تزايدا في أنحاء عديدة من العالم وتهدد التمتع بحقوق الإنسان والحريات الأساسية،

وإذ تشدد على ضرورة أن يتم، على جميع مستويات المجتمع وفيما بين الأمم، تعزيز الحرية والعدل والديمقراطية والتسامح والتضامن والتعاون والتعددية واحترام تنوع الثقافات والأديان أو المعتقدات والحوار والتفاهم، باعتبارها عناصر مهمة لتحقيق السلام، واقتناعا منها بضرورة قيام المجتمع الدولي بتعزيز المبادئ التوجيهية للمجتمع الديمقراطي بصورة فعالة،

وإذ تعيد التأكيد على أن حرية التعبير وتعددية وسائط الإعلام وتعدد اللغات والمساواة في فرص الاستفادة من الفنون والمعارف العلمية والتكنولوجية، بما في ذلك المعارف الرقمية الشكل، وإتاحة إمكانية وصول جميع الثقافات إلى وسائل التعبير والنشر هي السبل التي تضمن تحقيق التنوع الثقافي، وأنه من الضروري، لدى كفالة حرية تدفق الأفكار بالكلمة والصورة، الحرص على أن تعبر جميع الثقافات عن نفسها وأن تعرف بنفسها،

وإذ تؤكد ضرورة أن تواصل جميع الدول بذل الجهود على الصعيد الدولي من أجل تعزيز الحوار وتوسيع آفاق التفاهم بين الحضارات، سعيا إلى منع استهداف الأديان والثقافات المختلفة^(٣)، حيث يسهم ذلك في الحل السلمي للصراعات والمنازعات، وتقليل احتمالات نشوء مشاعر العداة والصدام بل والعنف كذلك،

وإذ ترى أن التسامح إزاء أوجه التنوع الثقافي والعنقي والديني واللغوي، وكذلك الحوار بين الحضارات وداخلها، أمر أساسي لإشاعة السلام والتفاهم والصدقة بين الأفراد والشعوب من شتى ثقافات وأمم العالم، في حين أن مظاهر التحامل الثقافي والتعصب وكره

(٢) انظر القرار ١٠/٦٠.

(٣) على النحو المعترف به أيضا في قرار مجلس الأمن ١٦٢٤ (٢٠٠٥).

الأجانب الموجهة ضد الثقافات والأديان المختلفة قد تولد الكراهية والعنف بين الشعوب والأمم في جميع أنحاء العالم،

وإذ تسلم بثناء حضارة الرحل ومساهمتها الهامة في تعزيز الحوار والتفاعل بين الحضارات بجميع أشكالها،

وإذ تحيط علما بالمساهمة القيمة المقدمة من مبادرات مختلفة على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، من قبيل مبادرة تحالف الحضارات، وإعلان بالي بشأن بناء الوئام بين الأديان في إطار المجتمع الدولي^(٤)، ومؤتمر زعماء الأديان العالمية والتقليدية، والحوار بين الحضارات والثقافات، واستراتيجية "الاعتدال المستنير"، واجتماع القادة غير الرسمي المعني بالحوار والتعاون بين الأديان من أجل السلام^(٥)، والحوار بين الإسلام والمسيحية، ومؤتمر قمة موسكو العالمي للزعماء الدينيين، والمنتدى الثلاثي المعني بتعاون الأديان من أجل السلام، وكلها مبادرات مترابطة ويكمل ويعزز بعضها بعضا،

وإذ تضع في اعتبارها أن هذه المبادرات تحدد مجالات يتعين فيها اتخاذ إجراءات عملية في جميع قطاعات المجتمع وعلى جميع مستوياته من أجل تعزيز الحوار والتفاهم والتعاون بين الأديان والثقافات والحضارات،

وإذ تسلم بالتزام جميع الأديان بالسلام،

١ - **تؤكد** أن التفاهم المتبادل والحوار بين الأديان يشكلان بعدين هامين من أبعاد الحوار بين الحضارات وثقافة السلام؛

٢ - **تحيط علما مع التقدير** بعمل منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة في مجال الحوار بين الأديان في سياق جهودها الرامية إلى تعزيز الحوار بين الحضارات والثقافات والشعوب، فضلا عن الأنشطة المتصلة بثقافة السلام، وترحب بتركيزها على اتخاذ إجراءات ملموسة على كل من المستوى العالمي والإقليمي ودون الإقليمي وبمشروعها الرائد بشأن تعزيز الحوار بين الأديان؛

٣ - **تسلم** بأن احترام التنوع الديني والثقافي في عالم يتزايد عولمة يسهم في التعاون الدولي، ويشجع تعزيز الحوار بين الأديان والثقافات والحضارات، ويساعد على تهيئة بيئة تفضي إلى تبادل الخبرات الإنسانية؛

(٤) A/60/254، المرفق.

(٥) انظر A/60/383.

٤ - تسلّم أيضا بأنه على الرغم من مظاهر التعصب والصراعات التي تتسبب في نشوء فجوة بين البلدان والمناطق وتشكل خطرا يهدد بصورة متزايدة العلاقات السلمية بين الأمم، فإن جميع الثقافات والأديان والحضارات تتقاسم مجموعة مشتركة من القيم العالمية ويمكنها جميعها أن تسهم في إثراء البشرية؛

٥ - تعيد تأكيد التزام جميع الدول الرسمي بالوفاء بالتزاماتها بتشجيع احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية كافة للجميع والتقييد بها وحمايتها في العالم أجمع، وفقا لميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان^(١) وغير ذلك من الصكوك المتعلقة بحقوق الإنسان والقانون الدولي، فالطابع العالمي لهذه الحقوق والحريات أمر لا يخاله الشك؛

٦ - تحث الدول على أن تتخذ، تقيدا بالتزاماتها الدولية، جميع الإجراءات اللازمة لمكافحة التحريض على العنف أو أعمال العنف والتخويف والإكراه بدافع من الكراهية والتعصب بسبب الثقافة أو الدين أو المعتقد، مما قد يتسبب في الشقاق والتنافر داخل المجتمعات وفيما بينها؛

٧ - تحث أيضا الدول على أن تتخذ تدابير فعالة لمنع التمييز بسبب الدين أو المعتقد في إقرار حقوق الإنسان والحريات الأساسية وممارستها والتمتع بها والقضاء على هذا التمييز في جميع مجالات الحياة المدنية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، وعلى أن تبذل كل الجهود لسن تشريعات أو إلغائها، عند الاقتضاء، بغرض حظر أي تمييز من هذا القبيل، ولاتخاذ جميع التدابير الملائمة لمكافحة التعصب بسبب الدين أو المعتقد؛

٨ - تعيد التأكيد على أن تعزيز وحماية حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو عرقية ودينية ولغوية يسهمان في الاستقرار السياسي والاجتماعي والسلام وبعثان التنوع الثقافي وتراث المجتمع برمته في الدول التي يعيش فيها هؤلاء الأشخاص، وتحث الدول على ضمان أن تجسد نظمها السياسية والقانونية التنوع المتعدد الثقافات داخل مجتمعاتها وعلى تحسين المؤسسات والمنظمات والممارسات الديمقراطية والسياسية، حسب الاقتضاء، بحيث تكون المشاركة فيها أكمل وتتفادى تهميش شرائح معينة من المجتمع وإقصاءها والتمييز ضدها؛

٩ - تشجع الحكومات على تعزيز التفاهم والتسامح والصدقة بين البشر على اختلاف أديانهم ومعتقداتهم وثقافتهم ولغاتهم، بطرق منها التثقيف وكذلك وضع مناهج وكتب دراسية تقدمية، مما من شأنه معالجة مصادر التعصب الثقافي والاجتماعي والاقتصادي والسياسي والديني، وعلى الأخذ بمنظور جنساني عند القيام بذلك، لتعزيز التفاهم والتسامح

والسلام والعلاقات الودية بين الأمم وجميع الفئات العرقية والدينية، مع التسليم بأن التثقيف على جميع المستويات وسيلة من الوسائل الأساسية لبناء ثقافة السلام؛

١٠ - **تقرر** بمساهمة وسائط الإعلام في إرساء تفاهم أفضل بين جميع الأديان والمعتقدات والثقافات والشعوب، وفي تيسير إقامة حوار بين المجتمعات، وفي تهئية بيئة تفضي إلى تبادل الخبرات الإنسانية؛

١١ - **تؤيد** المبادرات العملية التي تضطلع بها على الصعيدين الإقليمي والوطني جميع الأطراف المعنية، بما فيها ممثلو وسائط الإعلام أنفسهم، لتشجيع وسائط الإعلام على تعزيز قدرتها على إشاعة التفاهم وإرساء التعاون بين الأديان والثقافات من أجل السلام والتنمية والكرامة الإنسانية؛

١٢ - **تشجع** على تعزيز الحوار بين وسائط الإعلام المنتمة إلى جميع الثقافات والحضارات، وتشدد على حق كل شخص في حرية التعبير، وتعيد التأكيد على أن ممارسة هذا الحق تنطوي على واجبات ومسؤوليات خاصة وقد تخضع بالتالي لقيود معينة لا تخرج عما ينص عليه القانون ويقتضيهما احترام حقوق الآخرين أو سمعتهم أو حماية الأمن القومي أو النظام العام أو الحفاظ على الصحة العامة أو الأخلاق؛

١٣ - **تؤكد** أن هيئات الأمم المتحدة المعنية، بما في ذلك الجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان، ستسعى إلى الاضطلاع بتدابير منسقة لتعزيز الاحترام العالمي للمسائل المتصلة بحرية الدين أو المعتقد والتنوع الثقافي، ولمنع حالات التعصب والتمييز والتحرير على كراهية أفراد أي من الطوائف أو أتباع أي من الديانات أو المعتقدات؛

١٤ - **تقرر** أن تعقد في عام ٢٠٠٧ حواراً رفيع المستوى بشأن التعاون بين الأديان والثقافات لتشجيع على التسامح والتفاهم والاحترام العالمي للمسائل المتصلة بحرية الدين أو المعتقد والتنوع الثقافي، وذلك بالتنسيق مع المبادرات المماثلة الأخرى في هذا المجال؛

١٥ - **تقرر أيضا** النظر في إعلان أحد الأعوام المقبلة سنة للحوار بين الأديان والثقافات؛

١٦ - **تطلب** إلى الأمين العام كفالة المتابعة المنهجية والتنظيمية لجميع المسائل المشتركة بين الأديان والثقافات والحضارات داخل منظومة الأمم المتحدة، والتنسيق والاتساق بصورة عامة لما تبذله من جهود من أجل الحوار بين الأديان والثقافات والحضارات والتعاون فيما بينها، بطرق عدة من بينها تعيين وحدة تنسيق في الأمانة العامة للاهتمام بهذه المسائل؛

١٧ - **تطلب أيضا** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والستين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار.

الجلسة العامة ٨٣

٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦